الأمم المتحدة
A/RES/63/136

Distr.: General
3 March 2009

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون
البند ٦٥ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/63/L.45* و *Add.1*)]

٦٣/١٣٦ - تقديم المساعدة الإنسانية إلى ليبريا وتعميرها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٥/٢٣٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ٤٦/١٤٧ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ٤٧/١٥٤ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٤٨/١٩٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٤٩/٢١ هاء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥٠/٥٨ ألف المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٥١/٣٠ باء المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٥٢/١٦٩ هاء المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٥٥/١٧٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٧/١٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٩/٢١٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/٢١٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام[(١)]،

وإذ تثني على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وفريق الاتصال الدولي المعني بحوض نهر مانو ومنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والبلدان والمؤسسات المانحة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لما تقدمه من دعم متواصل لعملية بناء السلام في ليبريا وتنميتها،

وإذ تثني أيضا على بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للدور المهم الذي تضطلع به في صون السلام والاستقرار في البلد،

---

(١) A/63/295.

وإذ تلاحظ مع التقدير التقدم الذي أحرزته لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، على الرغم من الصعوبات العديدة، وإذ تعرب عن تقديرها لحكومة ليبريا ولمن قام من شركائها، حتى الآن، بتقديم المساعدة إلى اللجنة،

وإذ تحيط علما بما أحرز من تقدم في عدد من المجالات، من بينها تعزيز السلطة الحكومية في جميع أنحاء البلد على نحو ما تبينه الخطة الإنمائية الوطنية التي تشمل أربعة معايير هي الأمن، والحكم الرشيد وسيادة القانون، وتنشيط الاقتصاد والهياكل الأساسية، والخدمات الأساسية، التي تشكل أيضا عناصر مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين، وإن كانت تدرك أنه لا تزال هناك تحديات أخرى،

وإذ تدين بقوة كل ما يرتكب من عنف جنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتكب ضد المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، وإذ تشدد على ضرورة تنفيذ البرنامج المشترك بين حكومة ليبريا والأمم المتحدة لمنع العنف الجنسي والجنساني ومواجهته (٢٠٠٨-٢٠١٢)،

وإذ تؤكد ضرورة حماية النساء والأطفال في حالات ما بعد النزاع، وإذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن والبيانات الرئاسية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وبخاصة قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠،

وإذ تحيط علما بأن الحالة في ليبريا لا تزال مستقرة بشكل عام وإن كانت هشة،

١ - **تعرب عن امتنانها** للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والبلدان والمؤسسات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية للدعم القيم الذي تقدمه باتباعها نهجا شاملا في بناء السلام في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية؛

٢ - **تثني** على الأمين العام لما يبذله من جهود مستمرة في سبيل حشد المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى من أجل تقديم المساعدة إلى ليبريا؛

٣ - **تجدد دعوتها** إلى جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة إلى ليبريا لتيسير مواصلة تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن الإقليمي بوسائل منها التشديد في عملها على بناء القدرات وبناء المؤسسات وإيجاد فرص العمل، وكفالة أن يستكمل هذا العمل تنمية اقتصاد يتسم بمناخ استثماري من الممكن التنبؤ به يفضي إلى مباشرة الأعمال الحرة والحكم الرشيد وسيادة القانون ويسهم في القيام بذلك؛

٤ - **ترحب** بالاتفاق في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على البرنامج المشترك بين حكومة ليبريا والأمم المتحدة لمنع العنف الجنسي والجنساني ومواجهته (٢٠٠٨-٢٠١٢)، وتهيب بجميع الأطراف تنفيذه؛

٥ - **تحيط علما مع التقدير** بأن استراتيجية حكومة ليبريا للحد من الفقر قد وضعت في صيغتها النهائية وأنها حظيت بتأييد كبير من شركائها في منتدى الحد من الفقر في ليبريا الذي عقد في برلين في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

٦ - **تشجع بقوة** المجتمع الدولي على تحويل الكم الهائل من النوايا الحسنة التي أعرب عنها في منتدى الحد من الفقر في ليبريا إلى موارد ودعم ملموسين لبرنامج الحكومة للتعمير الوطني، بما في ذلك استراتيجية الحد من الفقر والإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٧ - **تحث** الحكومة على مواصلة العمل لإيجاد بيئة تفضي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلام والأمن في البلد وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا، وإلى التزامها بكفالة دعم حقوق الإنسان وسيادة القانون والمصالحة الوطنية؛

٨ - **تناشد** المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة الكافية إلى البرامج والمشاريع المحددة في تقرير الأمين العام[1]؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام القيام بما يلي:

(أ) أن يواصل بذل جهوده في تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة وحشد المساعدة المالية والتقنية وغيرها من المساعدات من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها؛

(ب) أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين التقرير النهائي والشامل عن تقديم المساعدة الإنسانية إلى ليبريا وتعميرها في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة''، آخذا في الاعتبار أنشطة بناء السلام في هذا البلد التي تمول من صندوق بناء السلام؛

١٠- **تقرر** أن تنظر في دورتها الخامسة والستين في حالة المساعدة الدولية من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها.

الجلسة العامة ٦٨
١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨